AIJLLS |SEPTEMBER 2023 | VOL 7 ISSUE 16
مجلة اللسان الدولية / العدد السادس عشر (سبتمبر ٢٠٢٣م/ ١٤٤٥ هـ)
الترقيم الدولي ISSN 2600-7398

التنوع الدلالي في الأوصاف
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نموذجًا

نور موسى هارون

mailnuramusa247@gmail.com

الأستاذ المشارك الدكتور عبد الواسع إسحاق ناصر الدين

abdul.wasiu@mediu.edu.my

الأستاذ المشارك الدكتور كوسوبي عيسى

koussoube.issa@mediu.my

ملخص البحث: تطرق البحث إلى بيان تنوع دلالات الأوصاف؛ لأن هذا التنوع يدل على مرونة اللغة العربية وإلى تمتعها بالسعة الدلالية، وقد اتخذ البحث اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل كنماذج للتنوع الدلالي في الأوصاف، باعتبار أن هذه الأوصاف الثلاثة عليها مدار سائر الأوصاف. وتتمحور دلالة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة حول إثبات الحدث مع الذات المتعلقة بالحدث، فإن كانت العلاقة بين الحدث والذات المتعلقة به هو صدور الحدث من الذات فهو اسم الفاعل إن أريد به الصدور على وجه الحدوث، والصفة المشبهة إن أريد به الصدور على وجه الثبوت والدوام، وإن كانت العلاقة بينهما هو وقوع الحدث على الذات المتعلقة به على وجه الحدوث فهو اسم المفعول. ودلالة اسم الفاعل على الحدوث يكون عند مقارنته بالصفة المشبهة باسم الفاعل، أما عند مقارنته بالفعل فهو أدل على الثبوت من الفعل الذي يدل على مطلق الحدوث والتجدد.وتتنوع الدلالة الزمنية لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ لأنها توظف للدلالة على الماضي والحال والاستقبال كما توظف للدلالة على الاستمرار.

وبما أن الصفة المشبهة أدل على الثبوت والدوام من اسم الفاعل فإن الوصف يحول من فاعل إلى فعيل أو إحدى أبنية الصفة المشبهة إن أريد به الثبوت، فيتم تحويل سامع إلى سميع وعالم إلى عليم وحاذر إلى حَذِر وشاهد إلى شهيد وحافظ إلى حفيظ عند إرادة الثبوت والدوام، أما إذا كان المقصود الانتقال بالوصف من الثبوت إلى الحدوث فيحول من أبنية صفة المشبهة إلى فاعل فيحول شريف إلى شارف وعليم إلى عالم ومَلِك إلى مالك ورحيم إلى راحم. وينوب فعيل عن مفعول عند إرادة المبالغة والقوة في الصفة أو إرادة إثبات وقوع الفعل في الماضي فيحول المقتول إلى القتيل لبيان أنه تم قتله بالفعل في الماضي.

ABSTRACT: The researcher is set out to the semantic meanings of adjective forms (أوصاف) due to the fact that the variousness of the forms indicates flexibility of Arabic Language, and it shows its adequate semantic fields. However, the researcher uses the forms (اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة باسم الفاعل) as samples to the research, due to the fact that these three forms of adjective are the roots of other forms in Arabic language. Thus, the adjective form (اسم الفاعل) semantically implies the affirmative phenomenon of the person involved. Therefore, if the relationship of between the incidence and the person involved is emerged from the very person, then it is (اسم الفاعل) especially when it solely shows the occurrence, while it is referred to be (الصفة المشبهة باسم الفاعل) when it indicates the stable occurrence and eternity. Furthermore, if the relationship between the two lays in such a way that the incidence falls upon the person, it is said to be (اسم المفعول). Henceforth, the semantic meaning of the form (اسم الفاعل) upon the incidence arises when comparing it with the form (الصفة المشبهة باسم الفاعل). On the other hand, when comparing it with the verb (الفعل), it is considered to be clearer than the verb, since the verb only signifies the occurrence and re-occurrence. By critically looking at the semantic tenses of (اسم الفاعل) and that of (اسم المفعول) along with (الصفة المشبهة باسم الفاعل) it varies, because it is being disburse among the past, present and future tenses, just like it can be disburse on present continuous tense. Since the form (الصفة المشبهة باسم الفاعل) is clearer than the form (اسم الفاعل) then the adjective form should be converted from the scale (فاعل) to (فعيل) or any other scale that indicate the form of (الصفة المشبهة باسم الفاعل) when the need arises. Thereby, we can convert (سامع) to (سميع) and (عالم) to (عليم) and (حاذر) to (حذِر) and (شاهد) to (شهيد) and also (حافظ) to (حفيظ) when we refer to the stable occurrence and eternity. On the contrary, when we refer to the simple occurrence we re-convert from the scale of (الصفة المشبهة باسم الفاعل) to the form (اسم الفاعل), thus we convert the form (شريف) to (شارف) and (عليم) to (عالم) and (مِلك) to (مالك) and (رحيم) to (راحم). Thus, the scale (فعيل) can substitute the scale (مفعول) when it shows exaggeration in the adjectival form, or when it shows the occurrence of the verb in the past. Therefore, we can convert (مقتول) to (قتيل) in order to indicate that the person has been killed in the past. Allah knows best.

المقدمة:

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ظاهرة الأوصاف في اللغة العربية تعد من أبرز الظواهر التي أولدت للغة العربية طاقة دلالية غير محدودة، وجعلتها لغة متمكنة وقادرة على وضع الألفاظ وفقا للمعاني التي يقتضيها السياق والمقام، فإذا كان الفعل يدل على الحدث والزمن، والاسم يدل على الذات دون اعتبار الزمن، فإن الأوصاف تجمع ما تفرق بين الفعل والاسم وتزيد عليه، فإنها تدل على الحدث والذات المتعلقة بالحدث وجهة هذا التعلق.

ثم لما كان هذه الأوصاف كلها مشتقة وليست جامدة ساعد هذا على العدول بصيغ الأوصاف للعدول بالمعاني إلى دلالات مختلفة. وهذه المرونة اللغوية التي تتمتع بها اللغة العربية جعلت الأوصاف متنوعة الدلالات فإذا أردت من الفعل الثلاثي المجرد حدثا والحدوث مع من قام به قلت: فاعل. وإذا أردت الحدث والحدوث مع من وقع عليه الحدث عدلت بالصيغة إلى مفعول. وإذا أردت الحدث مع من قام به الحديث على وجه الثبوت عدلت مرة أخرى إلى فعيل أو إحدى صيغ الصفة المشبهة. فإذا أردت أن تبالغ في إثبات الحدث لمن قام به أو لمن وقع عليه بحثت للصيغة ما تتقبله من الصيغ الدالة على المبالغة حسب درجة المبالغة التي يقتضيها السياق والمقام.

مثل:فعّال وفُعال وفُعّال وفعلان وفعِل وغيرها من الصيغ، مثل قولك كبير فإن أردت أن تزيد من كبره عدلت بالصيغة إلى كُبَار وإن أردت أن تبالغ وتبلغ الغاية عدلت مرة أخرى إلى كُبّار بتشديد عين الكلمة.

لا شك أن هذه التقنية اللغوية ومرونة الاستعمال من الخصائص التي جعلت اللغة العربية أقدر لغة على استيعاب المعاني الدقيقة في ألفاظ موجزة.

أسئلة البحث:

١–ما دلالات اسم الفاعل وما الفرق بين دلالته ودلالة الفعل على الحدث؟

٢–ما دلالات اسم المفعول وما الفرق بين دلالته ودلالة الفعل على الحدث؟

٣–ما الأسباب الدلالية في نيابة فعيل عن مفعول؟

٤– ما الفروق الدلالية بين أبنية اسم الفاعل وأبنية الصفة المشبه باسم الفاعل؟

٥–ما الأسباب الدلالية في العدول باسم الفاعل إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل؟

أهداف البحث:

تتمحور أهداف البحث على ضوء أسئلة البحث السابقة

١- إبراز دلالات اسم الفاعل مع بيان الفرق بين دلالته ودلالة الفعل على الحدث.

٢- إبراز دلالات اسم المفعول مع بيان الفرق بين دلالته ودلالة الفعل على الحدث.

٣-توضيح الأسباب الدلالية في نيابة فعيل عن مفعول.

٤- تحديد الفروق الدلالية بين أبنية اسم الفاعل وابنية الصفة المشبهة.

٥-تحديد الأسباب الدلالية في العدول باسم الفاعل إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل.

محتويات البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التنوع الدلالي في اسم الفاعل .

المبحث الثاني: التنوع الدلالي في اسم المفعول .

المبحث الثالث: التنوع الدلالي في الصفة المشبهة باسم الفاعل.

المبحث الأول: التنوع الدلالي في اسم الفاعل

المطلب الأول: الدلالة العامة لاسم الفاعل.

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على بنية فاعل، إذا كان ماضيه على بنية فعَل متعديا أو لازما، مثل ضرب ضارب في المتعدي وجلس جالس في اللازم، وكذلك فعِل بكسر العين إذا كان متعديا مثل سمع سامع وعلم عالم، أما فعِل اللازم أو فعُل فلا يأتي اسم فاعله على فاعل إلا ما ورد سماعه على ذلك وهو قليل.

وقياس فعِل اللازم في الغالب فعِل بكسر العين مثل أشر فهو أشِرٌ وبطر فهو بطِرٌ أو أفعل مثل سودَ أسود وخضِر فهو أخضر أو فعلان مثل عطِش فهو عطشان.

وقياس فعُل بضم العين في الغالب فعْل مثل ضخُم ضخْمٌ أو فعيل مثل جمل فهو جميل وكرم كريم وشرف شريف وظرف ظريف. أما من غير الثلاثي فيكون على وزن المضارع مع تغيير حرف المضارع ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل: منذِرُ [١].

هذا ما يتعلق باسم الفاعل من حيث الصناعة اللفظية، أما من حيث المعنى والدلالة، فقد قالوا فيه تعاريف متعددة، يجمعها أن يقال: ما صيغ من الفعل المبني للمعلوم للدلالة على الحدث والحدوث وفاعله [٢].

والمقصود بدلالته على الحدث مثل دلالة المصدر على الحدث دون أي اعتبارات أخرى زائدة على عنصر الحدث.

أما دلالته على الحدوث فهي عكس الثبوت، فاسم الفاعل لا يدل على الثبوت إنما يدل على تجدد

(١)ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د.ط، ج٣، ص:٢١٢-٢١٥.

(٢)ينظر خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ط١، ج٢، ص:١١.

الوصف وحدوثه وطروئه، فإذا قلت زيد جالس فصفة الجلوس ليس لازمة لزيد بل هي طارئة عليه ومتجددة.

لكن ينبغي الإشارة إلى أن قولهم بإن اسم الفاعل يدل على الحدوث ليس على الإطلاق إنما هو حدوث نسبي، فاسم الفاعل يدل على الحدوث بالنسبة إلى الصفة المشبهة، ويدل على الثبوت بالنسبة إلى الفعل، أي أنه لو قورن بالفعل فهو أدل على الثبوت من الفعل، ولو قرون بالصفة المشبهة فهو أدل على الحدوث من الصفة المشبه.

فلو قلت: زيد يجتهد، وزيد مجتهد، لا شك أن زيد مجتهد أقوى من زيد يجتهد، لدلالة الجملة الثانية على الثبوت، والأولى على التجدد والحدوث، لكن هذا الثبوت والدوام الذي دل عليه اسم الفاعل بالنسبة بالفعل دون الثبوت الذي تدل عليه الصفة المشبهة، فهي أدوم منه وأثبت، فقولك طويل وقصير أدل على الثبوت من قولك قائم وجالس، لأن صفة الجلوس والقيام المستفادة من جالس وقائم يمكن الانفكاك عنها، بخلاف صفة الطول والقصر المستفادة من الطويل والقصير فإنها لا يمكن زوالها والانفكاك عنها [٣].

وإذا قلت فلان ضائق الصدر وضيق الصدر، لا شك أن الجملة الأولى تدل على ضيق عارض ومتجدد وليس ثابتا، بخلاف الجملة الثانية فإنها تدل على ثبات الضيق ولزومه.

قال الزمخشري في تفسير سورة هود قوله تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ هود: ١٢

"فإن قلت: لم عدل عن ضيق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفسح الناس صدرا. ومثله قولك: زيد سيد وجواد، تريد السيادة والجواد الثابتين المستقرين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد"[٤].

ومما يؤيد دلالة اسم الفاعل على الحدوث مقارنة بالصفة المشبهة قول الفراء في تفريقه بين الحاذر اسم الفاعل والحذر الصفة المشبهة " وَكأن الحاذِر: الذِي يَحذرك الآن. وكأن الحذِر: المخلوق حذِرًا لا تلقاه إلا حذرًا"[٥].

ولذلك نص غير واحد من أئمة اللغة أنك إذا أردت تحويل الصفة المشبهة الدالة على الثبوت إلى الحدوث والتجدد حولتها إلى فاعل. فتقول في سميع سامع وفي عليم عالم وفي حذر حاذر، وفي قعيد قاعد، في عفيف الدال على ثبوت العفاف عاف إذا أرت الحدث، وفي شريف شارف وحسن

(٣)ينظر: الدكتور فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، د.ن، د.ج، ص:٤٠.

(٤)الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، د.ن، ج٢، ص:٣٨٢.

(٥)الفراء، معاني القرآن، ط١، ج٢، ص:٢٨٠.

حاسن الآن أو غدًا [٦]. وإن قصدت تحويل الصفة من الثبوت المؤقت المستفاد من اسم الفاعل إلى الثبوت الدائم المستفاد من الصفة المشبهة، عدلت باسم الفاعل إلى إحدى أبنية الصفة المشبهة باسم الفاعل: فتعدل بالقاعد إلى القعيد، وبالشارف إلى الشريف، وبالحاذر إلى الحَذِر، وبالسامع إلى السميع، وبالعالم إلى العليم، وبالحافظ إلى الحفيظ، وبالشاهد إلى الشهيد.

المطلب الثاني: أنواع دلالات اسم الفاعل:

اسم الفاعل له دلالات مختلفة بعضها متفق عليها بين الباحثين، وبعضها محل النظر عند بعضهم، ثم إن هذه الدلالات بعضها دلالة زمنية، وبعضها دلالة معنوية، راجعة إلى ما تحمله هذه الصيغة من المعنى وإمكانية تحويل هذا المعنى إلى منحى دلالي آخر. وهذه أشهر دلالاته.

١- الدلالة على المضي: إذا دل اسم الفاعل على المضي تجب إضافته إلى معموله ولا يجوز إعماله في المضاف إليه، وتكون إضافته إضافة معنوية محضة، وليست لفظية؛ لأن شرط كون إضافة الوصف إضافة لفظية غير مفيدة للتعريف أن تكون بمعنى الحال أو المستقبل كما قال ابن مالك:

وإنْ يُشَابِهِ المضـــافُ وصفًا فعَنْ تَنْكيره لا

فدلالة اسم الفاعل فاعل على الماضي تخرجه عن مشابهة المضارع.

مثل: قوله تعالى ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فاطر: ١

فمعنى فاطر – والله أعلم – أي فطرها وجاعل الملائكة أي جعلها.

والفرق بين دلالة اسم الفاعل على مضي الحدث ودلالة الفعل أن اسم الفاعل يدل على ثبوت الحدث في الزمن الماضي أما الفعل الماضي فإنه يدل على مجرد الوقوع في الماضي دون دوامه أو ثبوته[٨].

٢- الدلالة على الحال: يدل اسم الفاعل على الحال فيجري مجرى الفعل المضارع في العمل لدلالته على معناه ولموافقته إياه في الحركات والسكنات، فتقول هذا ضاربٌ زيدًا الآن. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ المدثر: ٤٩.

٣- الدلالة على الاستقبال: لما كان المضارع الذي يتشبه به اسم الفاعل دالا على

(٦)ينظر: شمس الدين دنقوز، شرح مراح الأرواح في علم الصرف، ط٣، ج١، ص:٦٥. وشرح التصريح، د.ط، ج٢، ص:.٤٨. وحاشية الصبان على الأشموني، د.ط، ج٢، ص:٤٧٦.

(٧)ابن مالك، ألفية ابن مالك د.ط، د.ج، ص:٣٦.

(٨)ينظر فاضل السامرئي، معاني الأبنية في العربية، د.ط، د.ج، ص:٤٤.

الحال والاستقبال كان كذلك اسم الفاعل مثل قولك أنا قادمٌ إليك أي سأقدم إليك.

وعليه قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾البقرة: ٣٠

وقوله:﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾آل عمران: ٩

وقوله:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ الحجر: ٢٨

والفرق بين دلالاته على الاستقبال ودلالة الفعل المضارع أن دلالة اسم الفاعل فيها من التأكيد وإثبات الصفة، وكأنها صارت وصفا ثابتا للموصوف بها، بخلاف المضارع فإنه يدل على مجرد الإخبار بوقوع الحدث في المستقبل دون ثبوت أو تأكيد.

٤- الدلالة على الاستمرار: قد يتجاوز اسم الفاعل دلالته الحالية فيصطحب الحدث ليدل على التجدد المستمر فيعمل عمل الفعل بعد تنوينه أو يضاف إضافة محضة لفظية غير مفيدة للتعريف.

مثل قولهم :زيد مكرمٌ ضيوفه أو مكرمُ الضيوفِ، على الإضافة أي أن هذا دئبه المستمر مع الضيوف دائما، وجعل من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾غافر: ٣

وقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾ الأنعام: ٩٥

قال البيضاوي:" فإن فالق بمعنى فلق ولذلك قرئ به، أو به على أن المراد منه جعل مستمر في الأزمنة المختلفة"(٩)

٥- الدلالة على الثبوت: إذا دل اسم الفاعل على الثبوت فإنه بذلك جرى مجرى الصفة المشبه في دلالته على الثبوت، ويكون هذا حينما يكون اسم الفاعل دالا على الصفة الخَلقية مثل قولهم: واسع الفم ناشز الجبهة ضامر البطن.

قال الزمخشري:" وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها- أي الصفة المشبهة-في ذلك فيقال ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدب الخدام"(١٠)

هذه دلالات اسم الفاعل باعتباره مشتق من الفعل وجاريا عليه في العمل وأصل الدلالة، وإن كان يختلف عنه في بعض الوجوه.

وقد اتفقوا على جواز صياغة الاسم على فاعل للدلالة على النسب لا على الاشتقاق من الفعل مثل قولهم تامر ولابن وسائف ودارع أي ذو تمر ولبن وسيف ودرع.

قال سيبويه:" وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فاعلا وذلك

(٩)البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١، ج٢، ص: ١٧٤.

(١٠)الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، د.ط، ج١، ص:٢٩٣.

قولك لذي الدرع دارع ولذي النبل: نابل، ولذي النشاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن.

قال الحطيئة:

فغررتني وزعمت أنك لابـــــن بالصـــــيف

قال ابن السكيت:" وهذا رجل سالح، معه سلاحٌ، وهذا رجل دارع: عليه درع"(١٢).

قال المبرد:" فَإِن كَانَ ذَا شيء، أي : صَاحب شيء بنى على فَاعل مثل: رجل فَارس، أي : صَاحب فرس، وَرجل دارع، ونابل، وناشب، أي : هَذَا آلَته"(١٣).

وقريب من هذا الباب بناء فاعل ومُفعل بدون هاء التأنيث في الوصف المختص بالمؤنث مثل قولهم: حامل وحائض وطالق وقاعد ومرضع، هذا كله فيما إذا أرادوا الصفة فقط، أما إذا أرادوا الفعل فلا بد فيه من الهاء فيقال حامل وصفًا لمن هي أهلا لأن تحمل وحاملة لمن حملت بالفعل، وكذلك إذا قالوا حائض يقصدون من بلغت المحيض، أما إذا أرادوا من غشيها الدم وكانت في أثناء حيضها قالوا حائضة.

قال الرازي مبينًا سر اختيار المرضعة على المرضع في آية الحج مع أن الرضاعة خاصة بالإناث "فإن قيل: لم قال مرضعة دون مرضع؟ قلت المرضعة هي التي في حال الإرضاع وهي ملقمة ثديها الصبي والمرضع شأنها أن ترضع، وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقيل مرضعة ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته من فيه لما يلحقها من الدهشة"(١٤).

وقال ابن سيده في المخصص:" فأما الصفات التي تجري على المؤنث بغير هاء نحو طالق وحائض وقاعد لليائسة من الولد ومرضع وعاصف في وصف الريح فما جاء من ذلك بالتاء نحو طالقة وحائضة وعاصفة ومرضعة فإنما ذلك لأنك تجريه على الفعل فمن ذلك قوله تبارك وتعالى:﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ الأنبياء: ٨١

وقال تعالى:﴿ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾ الحج: ٢

وما جاء بلا هاء كقوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ إبراهيم: ١٨ وقوله تعالى: ﴿ رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ يونس: ٢٢ فإنما ذلك لأنه أريد به النسب ولم يجر على الفعل وليس قول من قال في نحو طالق وحائض أنه لم يؤنث لأنه ليس للمذكر

(١١)سيبويه، الكتاب، د.ط، ج٣، ص:٣٨١.

(١٢)ابن السكيت، إصلاح المنطق، د.ط، ج١، ص:٢٤٠.

(١٣)المبرد، المقتضب، د.ط، ج٣، ص:١٦٢.

(١٤)فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ط٣، ج٢٣، ص:٢٠١.

فيه شيء ألا ترى أنه قد جاء ما يشترك النوعان فيه بلا هاء كقولهم جمل ضامر وناقة ضامر وجمل بازل وناقة بازل"[١٥].

وخلاصة القول عند جمهور الباحثين أن الوصف الذي يختص بالإناث يصاغ اسم الفاعل منه خاليا من التاء إذا قصد مَن هي أهلا لهذا الوصف مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» [١٦].

لا شك أنه لا يقصد بقوله حائض من غشيها الدم؛ لأن هذه لا يقبل منها الصلاة بخمار أو بغيره ولا يشرع لها الصلاة، إنما المقصود من بلغت المحيض فهي حائض بالقوة لا بالفعل، أما إذا أرادوا الحائض بالفعل التي غشيها الدم، فلا بد أن يقولوا: حائضة ؛لأن الوصف حينئذٍ جار مجرى الفعل كما لو قالوا حاضت المرأة في وجوب التاء، لأن الفاعل اسم ظاهر حقيقي التأنيث.

ومن هنا يتبين رجاحة قول من علل سقوط التاء من هذه الأوصاف بأنها إنما سقطت لأجل إرادة النسب إلى الوصف، لا لكون الوصف مما لا يوصف به الذكور خلافا للكوفيين الذين نحو هذا المنحى، فرأوا أن سقوط التاء في مثل حامل وحائض وطالق كون هذه الأوصاف لا يوصف بها الذكور فأغنى ذلك عن التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث.

وقد عكر على هذا القول ورود أوصاف يشترك فيها الذكور والإناث خالية من التاء، مثل قولهم: رجل عاشق وامرأة عاشق، ورجل حاسر وامرأة حاسر، ورجل عجوز وامرأة عجوز، وجمل ضامر وناقة ضامر، ورجل عاقر وامرأة عاقر، ورجل عانس وامرأة عانس، فلوا كانت العلة في خلو الأوصاف من التاء ما قالوه للزم التاء عند قصد الإناث بهذه الأوصاف [١٧].

وجاء في الإنصاف:" في الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف" قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿كُلُّ مُرۡضِعَةٍ﴾ الحج: ٢ ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغي أن لا تدخل ههنا؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر، فلما دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه.

والوجه الثاني: أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث وجود الاختصاص وعدم الاشتراك

(١٥)ابن سيده، المخصص، ط١، ج٥، ص:٦٦.

(١٦)أبو داود، سنن أبي داود السجستاني، د.ط، ج١، ص:١٧٣.

(١٧)ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، د.ط، ج١، ص:٢٩٤.

لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم: رجل عاشق، وامرأة عاشق، ورجل عانس وامرأة عانس، إذا طال مكثهما لا يتزوجان، ورجل عاقر، وامرأة عاقر، إذا لم يولد لهما، ورأس ناصل من الخضاب، ولحية ناصل، وجمل نازع إلى وطنه، وناقة نازع الخ.

والوجه الثالث: وهو أنه لو كان الاختصاص سببا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببا لحذفها من الفعل؛ فيقال: المرأة طلق، وطمث، وحاض، وحمل، كما يقال: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد"[١٨].

٦- دلالة اسم الفاعل على معنى المفعول:

قال كثير من اللغويين إن اسم الفاعل يأتي بمعنى مفعول واستشهدوا على ذلك بنصوص كثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي ونثره.

قال الثعالبي:" تقول العرب سرٌّ كاتِم أي مكتوم. ومكان عامرٌ أي معمور. وفي القرآن: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾هود: ٤٣ أي لا مَعصوم. وقال تعالى: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ﴾ الطارق: ٦ أي مدفوق، وقال: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ﴾ القارعة: ٧، أي مَرضيَّة. وقال الله سبحانه﴿ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ القصص: ٥٧ أي مأمونا.

وقال جرير: من الكامل:

إنَّ البَليَّة مَنْ تَمَلُّ كلامهُ * فانقَع فُؤادكَ مِنْ حَديثِ الوامِقِ.

أي الموموق "[١٩].

لكن الذي ذهب إليه المحققون أن هذه الأمثال ليست بمعنى المفعول حقيقة إنما هي على معنى النسب كما قالوا: تامر لابن بمعنى صاحب تمر وصاحب تمر ونابل صاحب نبل ودراع صاحب درع.

وعلى هذا يخرج ما جاء من القرآن الكريم {لا عاصم} أي لا صاحب عصمة اليوم و{عيشة راضية} أي عيشة ذات رضى و{ماء دافق} أي ذو دفق و{حرمنا آمنا} أي ذو أمن [٢٠].

المبحث الثاني: التنوع الدلالي في اسم المفعول

المطلب الأول: الدلالة العامة لاسم المفعول.

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي المجرد على بنية مفعول ومن غير الثلاثي على وزن المضارع مع

---

(١٨)الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، ط١، ج٢، ص:٦٤٣.

(١٩)الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية :١/٢٩٩/.ت:عبد الرزاق المهدي / الناشر إحياء التراث العربي .ط:١٤٢٢ ٢٠٠٢م [١٩]

(٢٠)ينظر ركن الدين شرح الشافية :١/ ٤١٦ [٢٠]

تغيير حرف المضارع ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره، هذه بنته القياسية، وله بنية أخرى سماعية على الراجح وهي فعيل مثل: جريح بمعنى مجروح على خلاف بين فعيل ومفعول في الدلالة يأتي بيانه.

أما الجانب الدلالي لاسم المفعول فإنه قريب من اسم الفاعل فهو يدل على الحدث والحدوث ومن وقع عليه الحدث.

فلا يختلف عن اسم الفاعل إلا في المتعلق بالحدث ففي اسم الفاعل المتعلق بالحدث يتعلق به على جهة صدروه منه، وفي اسم المفعول المتعلق بالحدث يتعلق به على جهة قوع الحدث عليه.

ويقال فيه أيضا ما قيل في اسم الفاعل من توسطه بين الفعل وبين الصفة المشبه من حيث الدلالة على الثبوت والتجدد، فإذا قورن بالفعل فإنه على أدل على الثبوت من الفعل، وإذا قورن بالصفة المشبهة فهي أدل على الثبوت منه.

والخلاصة أنه في أصل وضعه يدل على الحدوث إلا أنه حدوث فيه شيء من المبالغة في إثبات الوصف إذا قورن بالفعل فإذا قيل لك: هل فرغت من الأمر؟ فقلت الأمر مفروغ منه فكأنك تشير إلى أن وصف الفراغ ثابت للأمر وليس واقعا عليه فحسب.

المطلب الثاني: أنواع دلالات اسم المفعول:

لا يختلف اسم المفعول عن اسم الفاعل في أكثر دلالاته وقد سبق بسط الكلام في اسم الفاعل لذلك يكون عرض دلالات اسم المفعول على سبيل الإجمال إلا ما تدعو الحاجة إلى بسطه.

١–الدلالة على المضي:

مثل قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ لقمان: ٢٩ أي قد سمي وذكر فيما مضى من الوقت.

وقوله: ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾ الصافات: ١٧٧ أي من قد أنذر ولم يقبلوا الإنذار.

ومنه قوله﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ الواقعة: ٧٨ أي في كتاب مصون تم حفظه. مثل قولك: أمر مفروغ منه أي قد فرغ منه ورزق مقسوم أي تم قسمه وأجل مضروب.

٢– الدلالة على الحال: مثل قولك: أقبل زيد مسرورا.

وقد يدخل في الدلالة على الحال قوله تعالى﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ هود: ٦٥ أي لا يستطيع أحد أن يكذبه لوقوعه لا محالة.

٣– الدلالة على الاستقبال: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ الصافات: ١٧١ - ١٧٢ أي سينصرهم الله تعالى في الدنيا والآخرة.

وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ﴾ هود: ١٠٣ ٤- الدلالة على الاستمرار:

كقوله تعالى ﴿ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ﴾ هود: ١٠٨ أي غير مقطوع وهذا مستمر دائم لكل نعم الجنة كما قال في آية أخرى ﴿ وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ ٣٢ لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ ﴾ الواقعة: ٣٢ - ٣٣ فهذان وصفان مستمران لثمار الجنة فهي موفورة ومسموح تناولها على الدوام. مثل قولك: أنت عندي محبوب.

٥- الدلالة على الثبوت: قد سبق الإشارة أن اسم الفاعل واسم المفعول يجري مجرى الصفة المشبهة فيدل على الثبوت كما تدل هي على الثبوت، وفي الغالب لا يكون اسم المفعول والحالة هذه إلا من الصفات الخَلقية كما مثل في سابقًا لاسم الفاعل.

ويقال في اسم المفعول: مدور الوجه، مفتول الساعدين مقرون الحاجبين. وقد سبق ذكر قول الزمخشري: "وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها- أي الصفة المشبهة- في ذلك فيقال ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدب الخدام[٢١]".

٦- نيابة فعيل عن المفعول: اتفق النحاة أن فعيل ينوب عن مفعول ويدل على معناه فيقال في مقتول قتيل وفي مجروح جريح وفي مكحول كحيل.

وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وناب نَقْلًا عَنه ذو فعيلٍ نحو فتاة أو فتى كَحِيل[٢٢]

وفي قوله وناب عنه نقلا دلالة على أن هذه النيابة يقتصر فيها على السماع، فليس كل فعل يصاغ منه الفعيل بمعنى مفعول إلا ما سمع من العرب.

لكن رغم هذه النيابة المتفق عليها إلا أن المدققين من العلماء قد سجلوا بعض الفروق الدلالية الدقيقة بين بنية فعيل وبنية مفعول، فالقدر المشترك بين بناء المفعول والفعيل هو الدلالة على الحدث ومن وقع عليه الحدث، أما القدر المفترق بين البنائين فيمكن إجماله في الآتي:

أولا:تمحض الفعيل في الدلالة على المضي: سبق الإشارة أن اسم المفعول يدل على الماضي والحال والمستقبل فقد يقال مقتول ولم يقتل بعد، إنما يتوقع قتله.

كما قال كعب:

يسعى الوشاة بجنبيها وقولهم إنك يا بن أبي سلمى لمقتول [٢٣]

(٢١)الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، د.ط، ج١، ص:١٠

(٢٢)ابن مالك، ألفية ابن مالك، د.ط، د.ج، ص:٤٤

فإن كعبًا لم يقتل إنما حدد بالقتل وأهدر دمه فسمي مقتولًا استقبالا.

أم فعيل فلا يطلق إلا لما تم ومضى فلا يقال قتيل إلا لمن قتل فعلا ولا جريح إلا لمن جريح فعلا قال سيبويه:" وتقول: شاة رمى إذا أردت أن تخبر إنها قد رميت"(٢٤).

ثانيا: بناء فعيل أثبت من بناء مفعول. الوصف بفعيل فيه إشارة إلى ثبوت الوصف لصاحبه، وأن الوصف لثبوته أصبح كأنه طبع وسجية وليس مجرد عارض يعرض ويزول، فقولك عين كحيل أدل على الثبوت من عين مكحول فالعين الكحيل هي التي أصبح الكحل لا يفارقها حتى كأنها خلقت مكحولة.

وكذلك حميد ومحمود فإن ثبات الحمد ودوامه يكون لمن وصف بأنه حميد لا من وصف بأنه محمود، ويقال مثل هذا في رجيم ومرجوم وكف خضيب ومخضوب.

ثالثا: بناء فعيل أبلغ وأشد من بناء مفعول. فلا يوصف المجروح بأنه جريح إلا إذا كان جرحه عميق وشديد لما يحمله وزن فعيل من البالغة في إثبات الوصف وكذلك كسير فإنه أبلغ في إثبات الوصف من المكسور.

قال صاحب الكليات:" والحميد: فعيل من الحمد بمعنى المحمود وأبلغ منه، وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها"(٢٥).

٧- خروج فعيل من الوصفية إلى الاسمية.

وزن فعيل يدل على الوصف القائم بالموصوف على وجه وقوع الحدث الذي تضمنه، فإذا زيد عليه التاء وصار فعيلة فإنه يتحول من الوصف إلى الاسم، فذبيح مثلا ما تم ذبحه أما ذبيحة ما أعد للذبح قبل أن يذبح أو ما يصلح للذبح.

وقد أشار سيبويه إلى هذا التحول بقوله:" وتقول: شاة ذبيح، كما تقول: ناقة كسير. وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك. وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية، فإنما هي بمنزلة ضحية، وتقول: شاة رمى إذا أدت أن تخبر إنها قد رميت. قالوا: بئس الرمية الأرنب، إنما تريد بئس الشيء مما يرمى، فهذه بمنزلة الذبيحة"(٢٦).

وقال شارح شافية ابن حاجب في صدد كلامه عما ينتقل من الوصفية إلى الاسمية بالتاء " الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع

(٢٣)البيت لعكب بن زهير في قصيدته المشهورة في اعتذاره أمام النبي صلى الله عليه وسلم، ينظر: جمهرة أشعار العرب، د.ط، ج١، ص: ٦٣٨.

(٢٤)سيبويه، الكتاب، د.ط، ج٣، ص:٦٤٨.

(٢٥)أبو البقاء، الكليات، د.ط، ج١، ص:٣٦٥.

(٢٦)كتاب سيبويه، د.ط، ج٣، ص:٦٤٨.

عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعَدّ له من النعم"[٢٧].

المبحث الثالث: الصفة المشبهة.

المطلب الأول: الدلالة العامة للصفة المشبهة باسم الفاعل

للنحاة كلام كثير عن الصفة المشبهة فيما يتعلق بحدها وعملها وأحوالها مع معمولها وشروط عملها وغير ذلك مما يذكر في كتب النحو التي تعنى ببسط قواعد الصنعة الإعرابية.

لذلك تعددت تعريفاتهم لها، فبعض التعريفات يغلب عليها ملاحظة الجانب النحوي الإعرابي وبعضها تركز في الجانب الدلالي.

عرفها ابن مالك في شرح الكافية بقوله:" الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعُل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى"[٢٨].

حدد ابن مالك الصفة المشبهة بأمرين:

الأمر الأول: كونها لا تصاغ إلا من فعُل لازم.

الأمر الثاني: كونها تصلح لإضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى.

وقد أشار ابن مالك إلى تعريف آخر الذي يحددها بإفادة الثبوت: "وهي الملاقية فعلا لازما، ثابتا معناه تحقيقا أو تقديرا قابلة للملابسة والتجرد"[٢٩].

إلا أنه رغم ذلك يرى أن تعريفها بدون ملاحظة دلالتها على الثبوت أحسن من تعريفها من حيث دلالتها الثبوتية لأنه يرى أن دلالتها على الثبوت ليست لازمة حيث قال:" وضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت، لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها"[٣٠].

ثم قال:" وإنما يضبطها ضبطا جامعًا مانعًا ما ذكرته من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى"[٣١].

وعرفها الزمخشري:" هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب"[٣٢].

---

(٢٧)الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن حاجب، د.ط، ج٢، ص: ١٤٣.

(٢٨)ابن مالك، شرح كافية الشافية، د.ط، ج٢، ص:١٠٥٤.

(٢٩)ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، د.ط، ج١، ص:١٣٩.

(٣٠)المرجع السابق.

(٣١)المراجع.

(٣٢)الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، د.ط، ج١، ص:٢٩٣.

وقوله: ليست من الصفات الجارية أي ليست من الصفات الجارية على الأفعال في حركاتها وسكناتها ثم ذكر وجه مشابهتها بأسماء الفاعلين في قبولها التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

ورغم عدم ذكر الجانب الدلالي في بعض التعريفات إلا أنهم يؤكدون هذا الجانب عند التمثيل أو المقارنة بينها وبين اسم الفاعل، فيقررون أن الصفة المشبهة نص على الثبوت والدوام وهي موضوعة في الأصل للصفات اللازمة أو كاللازمة.

فالصفات اللازمة مثل: طويل قصير وجميل وكريم وقبيح وأحمق وأبيض وأسود وجواد وضخم.

والصفات القريبة من اللزوم مثل ظمآن وعطشان وسكران وغضبان وهذه الصفات ليست ثابتة في الحقيقة لكنها قريبة من الثبوت لأنها لا تأتي على هذه البنية إلا لمن اتصف بها في الحال وتحققت فيها في الواقع بخلاف اسم الفاعل فقد يطلق على المستقبل فيقال ظامئ وعاطش إذا أريد به الاستقبال.

قال الأزهري في شرح التصريح:" أنها- يعني الصفة المشبهة- تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كـــ: حسن الوجه الآن، دون الماضي المنقطع والمستقبل، فلا يقال: حسن الوجه أمس ولا غدًا، وهو أي اسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، نحو: حاسن أمس أو الآن أو غدًا، والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حسن ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثه قلت: حاسن، ولا تقول: حسن"(٣٣).

المطلب الثاني: أبنية الصفة المشبهة وأنواع دلالاتها

للصفة المشبهة أبنية مختلفة ذات دلالات مختلفة، فكل بنية تختص بدلالة معينة زيادة على المعنى العام الذي يجمع جميع الأبنية الداخلة تحت إطار الصفة المشبهة ومن أشهر هذه الأبنية.

١- فعيل ودلالته: فعيل من أشهر أبنية الصفة المشبهة وقد اطرد استعمال بناء فعيل للدلالة على الصفات اللازمة وهذا اللزوم نوعان: لزوم فطري يرجع إلى الخلقة والسجية التي طبع عليه الإنسان لا ينفك عنها مثل طويل وقصير وجميل ونحيف فيما يعود إلى الخلق، وكريم وحليم وسخي فيما يعود على السجية والطبيعة.

لزوم كسبي يرجع إلى الكسب والتعلم فيتحول إلى الصفة اللازمة بعد التكلف والتعلم مثل: فقيه وخطيب وفصيح لمن تعلم الفقه أو الخطبة أو الفصاحة حتى أصبحت له سجية وصارت له صفة لازمة.

---

(٣٣)خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، د.ط، ج٢، ص:٤٨.

ولأجل دلالة فعيل على الثبوت كان بنائه من فعُل اللازم الدال على الطبائع والغرائز أو تحول الصفة إلى الطبيعة مثل: كرُم فهو كريم وجُمل فهو جميل وقبُح فهو قبيح أو فقُه فهو فقيه وخطُب فهو خطيب.

قال ابن فارس:" وتكون الصفات اللازمة للنفوس على فعيل نحو: "شريف وخفيف، وعلى أضدادها: نحو "وضيع وكبير وصغير". هذا هو الأغلب وقد يختلف في اليسير"(٣٤).

٢- فعِل ودلالته: فعِل بكسر العين من الأبنية التي تدل على الصفة المشبهة وتأتي للدلالة على الأمور العارضة من الأدواء الباطنة أو مما يقاربه من الأمور المستكرهة وأضدادها أو المستعصية (٣٥).

مثال الأدواء الباطنة: نكِد وعمٍ ووجِع وحبِط ولخِز أي البخيل.

مثال الأمور المستكرهة: عسِر وأسِف وحزِن وفزِع وقلِق.

مثال أضدادها مما يدل على الهيجان والخفة: أشِر بطِر فرِح وجذِل.

وفي شرح الشافية للرضى:" إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة"(٣٦).

وفيه أيضا:" اعلم أن قياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ – بالكسر– من الادواء الباطنة كالوَجَع واللَّوَى وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكَدِ والعسر والحز، ونحو ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء كالأرج والبطر والأشر والجذل والفرح والقلق والسلس أن يكون على فَعِلٍ"(٣٧).

الفرق عسير وعسِر وأسيف وأسِف ونشيط ونشِط:

هذه الصفات وردت على هذين البنائين وبينهما فرق لطيف كما هو واضح فعسير أثبت وأقوى من العسر يقال عسُر الأمر فهو عسير إذا كان الأمر نفسه متصفا بالعسر فهو عُسْرٌ ثابت، أما عسِر عليه الأمر فهو عسِر فهو عُسْرٌ نسبي شخصي فقد يعسر الأمر على شخص دون شخص آخر، وكذلك يقال أسِف لمن عرض عليه الأسف وليس من صفاته اللازمة وأسيف لمن كان الأسف

(٣٤)ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، د.ط، ج١، ص:١٧١.

(٣٥)ينظر فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، د.ط، ص:٦٩.

(٣٦)الرضى، شرح شافية ابن حاجب، د.ط، ج١، ص:١٤١.

(٣٧)المرجع السابق.

له صفة لازمة، ونشيط لمن كان هذا وصفه الدائم ونشط لمن عرض له نشاط مؤقت [٣٨].

٣- فعلان ودلالته: بناء فعلان من الأبنية المشهورة للصفة المشبهة من الفعل اللازم المكسور العين، وقد اطرد استعماله للدلالة على الخلو والامتلاء وحرارة الباطن، ويدل على الطروء والتجدد النسبي لا الأصلي، فدلالته على التجدد نسبية مقارنة بغيره وفي الكتاب "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فعلان ويكون المصدر فَعَلًا، ويكون الفعل على فَعِل يفعَل. وذلك نحو: ظمئ يظمأ ظمَأ وهو ظمآن، وعطش يعطش عطَشًا وهو عطشان، وصدى يصدى صدى وهو صديان"[٣٩].

ويمكن أن يلخص دلالات فعلان تحت السطور الآتية:

١- الدلالة على الخلو: مثل عطشان وجوعان وظمآن وغرثان وعلهان وهي شدة الحرص على الطعام.

٢- الدلالة على الامتلاء مثل: ملآن وشبعان وريان ورحمان.

٣- الدلالة على حرارة الباطن وهيجانه مثل: عطشان وغليان ولهفان وغضبان لأن الغضب ناتج عن حرارة القلب أو غليان دم القلب، والحقوا بهذا كل ما يدل على الطيش والحزن والتردد لأن هذه المعاني في الغالب تؤدي إلى حرارة القلب وهيجانه لذلك قالوا: ثكلان وحيران وعجلان وصديان وسكران[٤٠].

الفرق بين فعيل وفعلان: اقترن فعيل وفعلان كثيرا في القرآن الكريم مشتقان من صفة الرحمة لذلك تكلم اللغويون والمفسرون عن الفرق بينهما، حتى دعاة الترادف لا يمكنهم تجاهل هذا الفرق بين هذين البنائين وإلا لكان ضربا من التكرار بلا طائل.

فعند الرجوع إلى دلالة فعيل نجد أن أهم شيء فيها هي الدلالة على الثبوت، وفعلان أشد مبالغة من الفعيل لأن الزيادة في بنيتها أكثر وأبعد من بنية الفعل، لذلك كانت تدل على الامتلاء وهي شيء زائد على مجرد الثبوت.

قال ابن فارس:" وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ، لأن "الرحمن" أبلغ من "الرحيم" لأنا نقول "رحم فهو راحم ورحيم"[٤١]."

---

(٣٨)ينظر فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، د.ط، ص:٦٩.

(٣٩)سيبويه، الكتاب، د.ط، ج٤، ص:٢١.

(٤٠)ينظر: شرح االرضى على الشافية، د.ط، ج١، ص:١٤٣-١٤٤، وأدب الكاتب، د.ط، ص:٤٤٦.

(٤١)ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، د.ط، ج١، ص:٥١.

قال صاحب الفروق:" وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله وأن الرحمن أشد مبالغة فكلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة"(٤٢).

وبناء على ما سبق ندرك أن الجمع بين الرحمن والرحيم ينتج الجمع بين المبالغة في إثبات الرحمة وكثرتها وسعتها وشمولها لكل شيء مع ثبوتها ودامها، ولا يتأتى هذا الجمع إلا بعد الجمع بين فعلان وفعيل، لأن معاني السعة والكثرة والشمول المستفادة من الرحمن لا يلزم الثبوت والدوام بدلالته الأصلية، فلما قرون برحيم الدال على الثبوت والدوام بدلالته الأصلية، ألبست تلك الرحمة الواسعة الشاملة التي دل عليها بناء رحمن لباس الثبوت والدوام الذي دل عليه بناء فعيل.

قال صاحب الكليات: "وأحسن ما يقال في جمع الوصفين في البسملة أن فعلان مبالغة في كثرة الشيء، ولا يلزم منه الدوام كغضبان، وفعيل لدوام الوصف كظريف فكأنه قال: الكثير الرحمة دائمها"(٤٣).

٤- دلالة بنية أفعل: أفعل من أبنية الصفة المشبهة الدالة على الألوان والعيوب الظاهرة والصفات الخلقية.

مثال دلالته على الألوان: أحمر أبيض أصفر أسود أزرق.

مثال دلالته على العيوب الظاهرة: أعرج أعمى أعور وأحول والأجدع.

مثال دلالته على الصفات الخَلقية: أكحل العينين وأفوه وسع الفم، وأرس كبير الرأس، ورجل أغيد والأغيد الوسنان المائل العنق، وأهيف والهيف بالتحريك: ضمر البطن والخاصرة. ورجل أهيف وامرأة هيفاء (٤٤).

الخاتمة وأهم النتائج

فهذه نهاية هذه الجولة القصيرة الماتعة في رحاب إحدى ظواهر اللغة العربية التي تميزها عن غيرها من اللغات، وهي ظاهرة الأوصاف وتنوعها الدلالي.

وعند تأمل هذه الورقة الصغيرة يمكن أن نستخلص منها أهم النتائج التي أبرزها البحث

١-دلالة اسم الفاعل واسم المفعول على ثبوت الحدث متوسطة بين الفعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، فهما أقوى من الفعل في الدلالة على الثبوت ودون الصفة المشبهة.

٢- يتم العدول باسم الفاعل إلى إحدى أبنية الصفة المشبهة باسم الفاعل للدلالة على الثبوت والدوام، مثل: العدول بالقاعد إلى القعيد والشارف إلى الشريف والحاذر إلى الحَذِر والسامع

(٤٢)أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، د.ط، ج١، ص:١٩٦.

(٤٣)أبو البقاء، الكليات، د.ط، ج١، ص: ٤٦٨.

(٤٤)الجوهري، الصحاح، د.ط، ج٤، ص:١٤٤٤.

إلى السميع والعالم إلى العليم، وإن قصدت تحويل الصفة من الثبوت الدائم إلى الثبوت المؤقت عكست الأمر فتقول في سميع سامع وفي عليم عالم وفي حذر حاذر، وفي قعيد قاعد.

٣-تتنوع دلالات اسم الفاعل واسم المفعول الزمنية لتشمل جميع الأزمنة؛ لأنهما يدلان على الماضي والحال والمستقبل ثم على الاستمرار.

٤-ينوب فعيل عن المفعول للدلالة على المبالغة والقوة في إثبات الحدث، وعلى تحقق الحدث في الماضي، فلا يقال قتيل إلا لمن قتل بالفعل بخلاف المقتول فإنه يطلق على من يتوقع قتله.

٥-يجوز صياغة الاسم على بنية فاعل للدلالة للدلالة على النسب لا على الاشتقاق من الفعل مثل قولهم: تامر ولابن وسائف ودارع أي ذو تمر ولبن وسيف ودرع، وعليه علل خلو حامل وحائض ومرضع من التاء ؛لأن المقصود ذات حمل وحيض ورضاعة.

٦-السبب في الجمع بين الرحمن والرحيم وهو إلباس الرحمة الواسعة الشاملة التي دل عليها بناء رحمن لباسَ الثبوت والدوام الذي دل عليه بناء فعيل، فهو باختصارٍ جمعٌ بين السعة والشمول المستفاد من بنية فعلان والثبوت والدوام المستفاد من بنية فعيل.

ثبت المصادر والمراجع

١- أبو البقاء، أيوب بن موسى ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش محمد المصري، د.ط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (بيروت: المكتبة العصرية، صيدا ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م).

٣- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تحقق وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، د.ط، (القاهرة، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، - مصر، د.ت).

٤- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، د.ت، ط١، (بيروت: المكتبة العصرية: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣)

٥- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي١٤١٨هـ.١٩٩٧م).

٦- الثعالبي، عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

٧- الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، (بيروت دار العلم للملايين ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٨- خالد الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، د.ت، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠).

٩- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، د.ت، ط٣، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ه).

١٠- ركن الدين، حسن بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقق: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤).

١١- الزبيدي، محمّد بن محمّد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقق: مجموعة من المحققين، د.ط، (د.م، الناشر: دار الهداية، د.ت).

١٢- الزمخشري، أبو القاسم محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، د.ت، ط٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ه).

١٣- الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في صنعة الإعراب، تحقق: علي بو ملحم، ط١، (بيروت: مكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣).

١٤- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م).

١٥- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقق: محمد مرعب ط١، (د.م، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).

١٦- ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقق: عبد الحميد هنداوي، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

١٧- شمس الدين دنقوز، شرح مراح الأرواح في علم الصرف، ط٣، (د.م، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٩ه).

١٨- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، د.ت، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م).

١٩- فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، د.ت، د.ط، (د.م، دار عمار، د.ت).

٢٠- فاضل السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د.ت، ط٢، (د.م، العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٦).

٢٠- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقق: أحمد يوسف النجاتي محمد علي النجار، ط١، (مصر:دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت).

٢١- القزويني، أحمد بن فارس، أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة العربية، د.ت، ط١، (د.م، الناشر: محمد علي بيضون، ١٤١٨هـ–١٩٩٩).

٢٣- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقق: محمد الدالي، د.ط، (د.م، الناشر: مؤسسة الرسالة، د.ت).

٢٤- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقق: محمد عبدالخالق عظيم، د.ط،(بيروت: الناشر:عالم الكتب – القاهرة، ١٤٣٤ه–٢٠١٣م).

٢٥- ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقق: محمد كامل بركات، د.ط، (د.م، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م).

٢٦- ابن مالك، شرح التسهيل تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، (د.م، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٢٧- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١،(مكة المكرمة، الناشر: جامعة أم القرى، ٢٠٠٩م).

٢٨- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك، د.ت، د.ط، (د.م، الناشر: دار التعاون، د.ت).

٢٩- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط٥، (بيروت: الناشر: دار الجيل – ١٩٧٩م).